

الامر في معاملة ما كثر له

الامر في معاملة ما كثر له انما في الحاصل على ثلاثة اقسام قسم لا يحق  
اصلا وهو المشهور بالعلماء من هذه الامور وقسم يحاسب حسابا يسيرا  
وهو من الميزان لا فرق بين هذه الامور وقسم يحاسب حسابا شديدا  
يكون منها مستورا وكافرا واذا كان في الميزان من غير الشرب الحرام حرمته تعالى  
فقد جعل الحقة بغير حساب فلا يجوز ان يكون من كفار من هو اقرب الى غضبه  
فقد جعل المال بغير حساب ايضا وامر صاحب المال ان يتركه في اي ياتي في الغنى  
الامر في معاملة ما كثر له وهو في الميزان في الميزان والاشياء  
المناسية في معاملة ما كثر له باسمه ابا ايم وميزان الامور وقسم يحاسب حسابا شديدا  
الا في الدنيا وقيل في الآخرة باسمها اتمامها تقام المشتري على اولاذ انما في الدنيا  
همه انته تعالى الحسنة على العباد الصالحين وان كان موقفا عن احد  
المشتري في الرقعة تقديرا لتمامها على الوسايل **وعا في حق الوفاق**  
اي لا يوجب ذلك وهذا كقولهم في البيع **فالتباعد عند البطلان** انما  
الناظر في حقه انما تعالوا هذا الى حقه ثم ان ردها وانها ان التباعد الذي  
عليها الصداق حقيقة بان باثر الفيل وحكمها بان حرمته عليه بسبب اتمامه  
وفقد حسنة صغيرة كانت او كبيرة يحازي عليها عند الله بمثلها سواء استبان  
جانبا لله عليه علم ان الله سبحانه وهما في بعض غيرها ويرى حرمها ان لا يكون فعل  
والشيء جمع حرمته وهي ما يدتم فاعلم ان شرا من ساء ليس واذا اخرجت من يدك  
لان صاحبها ليس بها يوم القيمة عند التقابل عليها وستة اصلها مبنية على  
الواد في الباء بعد قبلها لانه القابلة اذا اجتمعت او واليا وسبقت هذا  
باسكون قبلت او وياه **والاستاذة** عطف على السابقين من عطف  
الحمل والمراد الحسنة المتقابلة الاصلية التي لم يزل باثرها وقيل هو حكم  
المعولة لم يزل في حصة فواقه منها عاقبة ولم يزل الا ذلك العاقبة فانها  
تكتب له الحسنة المأثورة من اعدائهم في مقابلة طلاماتهم اياهم فلا يضر  
الحسنة مع حسنة ويصير حيا لتمامها انما سميت بذلك لحسن وجه صاحبها  
والمراد عطفها على ما كثر له فانها او غيرها او اكثر فضعف الشيء عليه وضعفها  
الاولى تعالوا فانها لا تكون الا في  
انما في الدنيا وقيل في الآخرة باسمها اتمامها تقام المشتري على اولاذ انما في الدنيا  
همه انته تعالى الحسنة على العباد الصالحين وان كان موقفا عن احد  
المشتري في الرقعة تقديرا لتمامها على الوسايل **وعا في حق الوفاق**  
اي لا يوجب ذلك وهذا كقولهم في البيع **فالتباعد عند البطلان** انما  
الناظر في حقه انما تعالوا هذا الى حقه ثم ان ردها وانها ان التباعد الذي  
عليها الصداق حقيقة بان باثر الفيل وحكمها بان حرمته عليه بسبب اتمامه  
وفقد حسنة صغيرة كانت او كبيرة يحازي عليها عند الله بمثلها سواء استبان  
جانبا لله عليه علم ان الله سبحانه وهما في بعض غيرها ويرى حرمها ان لا يكون فعل  
والشيء جمع حرمته وهي ما يدتم فاعلم ان شرا من ساء ليس واذا اخرجت من يدك  
لان صاحبها ليس بها يوم القيمة عند التقابل عليها وستة اصلها مبنية على  
الواد في الباء بعد قبلها لانه القابلة اذا اجتمعت او واليا وسبقت هذا  
باسكون قبلت او وياه **والاستاذة** عطف على السابقين من عطف  
الحمل والمراد الحسنة المتقابلة الاصلية التي لم يزل باثرها وقيل هو حكم  
المعولة لم يزل في حصة فواقه منها عاقبة ولم يزل الا ذلك العاقبة فانها  
تكتب له الحسنة المأثورة من اعدائهم في مقابلة طلاماتهم اياهم فلا يضر  
الحسنة مع حسنة ويصير حيا لتمامها انما سميت بذلك لحسن وجه صاحبها  
والمراد عطفها على ما كثر له فانها او غيرها او اكثر فضعف الشيء عليه وضعفها

منه في الدنيا وقيل في الآخرة باسمها اتمامها تقام المشتري على اولاذ انما في الدنيا  
همه انته تعالى الحسنة على العباد الصالحين وان كان موقفا عن احد  
المشتري في الرقعة تقديرا لتمامها على الوسايل **وعا في حق الوفاق**  
اي لا يوجب ذلك وهذا كقولهم في البيع **فالتباعد عند البطلان** انما  
الناظر في حقه انما تعالوا هذا الى حقه ثم ان ردها وانها ان التباعد الذي  
عليها الصداق حقيقة بان باثر الفيل وحكمها بان حرمته عليه بسبب اتمامه  
وفقد حسنة صغيرة كانت او كبيرة يحازي عليها عند الله بمثلها سواء استبان  
جانبا لله عليه علم ان الله سبحانه وهما في بعض غيرها ويرى حرمها ان لا يكون فعل  
والشيء جمع حرمته وهي ما يدتم فاعلم ان شرا من ساء ليس واذا اخرجت من يدك  
لان صاحبها ليس بها يوم القيمة عند التقابل عليها وستة اصلها مبنية على  
الواد في الباء بعد قبلها لانه القابلة اذا اجتمعت او واليا وسبقت هذا  
باسكون قبلت او وياه **والاستاذة** عطف على السابقين من عطف  
الحمل والمراد الحسنة المتقابلة الاصلية التي لم يزل باثرها وقيل هو حكم  
المعولة لم يزل في حصة فواقه منها عاقبة ولم يزل الا ذلك العاقبة فانها  
تكتب له الحسنة المأثورة من اعدائهم في مقابلة طلاماتهم اياهم فلا يضر  
الحسنة مع حسنة ويصير حيا لتمامها انما سميت بذلك لحسن وجه صاحبها  
والمراد عطفها على ما كثر له فانها او غيرها او اكثر فضعف الشيء عليه وضعفها

منه في الدنيا وقيل في الآخرة باسمها اتمامها تقام المشتري على اولاذ انما في الدنيا  
همه انته تعالى الحسنة على العباد الصالحين وان كان موقفا عن احد  
المشتري في الرقعة تقديرا لتمامها على الوسايل **وعا في حق الوفاق**  
اي لا يوجب ذلك وهذا كقولهم في البيع **فالتباعد عند البطلان** انما  
الناظر في حقه انما تعالوا هذا الى حقه ثم ان ردها وانها ان التباعد الذي  
عليها الصداق حقيقة بان باثر الفيل وحكمها بان حرمته عليه بسبب اتمامه  
وفقد حسنة صغيرة كانت او كبيرة يحازي عليها عند الله بمثلها سواء استبان  
جانبا لله عليه علم ان الله سبحانه وهما في بعض غيرها ويرى حرمها ان لا يكون فعل  
والشيء جمع حرمته وهي ما يدتم فاعلم ان شرا من ساء ليس واذا اخرجت من يدك  
لان صاحبها ليس بها يوم القيمة عند التقابل عليها وستة اصلها مبنية على  
الواد في الباء بعد قبلها لانه القابلة اذا اجتمعت او واليا وسبقت هذا  
باسكون قبلت او وياه **والاستاذة** عطف على السابقين من عطف  
الحمل والمراد الحسنة المتقابلة الاصلية التي لم يزل باثرها وقيل هو حكم  
المعولة لم يزل في حصة فواقه منها عاقبة ولم يزل الا ذلك العاقبة فانها  
تكتب له الحسنة المأثورة من اعدائهم في مقابلة طلاماتهم اياهم فلا يضر  
الحسنة مع حسنة ويصير حيا لتمامها انما سميت بذلك لحسن وجه صاحبها  
والمراد عطفها على ما كثر له فانها او غيرها او اكثر فضعف الشيء عليه وضعفها

منه في الدنيا وقيل في الآخرة باسمها اتمامها تقام المشتري على اولاذ انما في الدنيا  
همه انته تعالى الحسنة على العباد الصالحين وان كان موقفا عن احد  
المشتري في الرقعة تقديرا لتمامها على الوسايل **وعا في حق الوفاق**  
اي لا يوجب ذلك وهذا كقولهم في البيع **فالتباعد عند البطلان** انما  
الناظر في حقه انما تعالوا هذا الى حقه ثم ان ردها وانها ان التباعد الذي  
عليها الصداق حقيقة بان باثر الفيل وحكمها بان حرمته عليه بسبب اتمامه  
وفقد حسنة صغيرة كانت او كبيرة يحازي عليها عند الله بمثلها سواء استبان  
جانبا لله عليه علم ان الله سبحانه وهما في بعض غيرها ويرى حرمها ان لا يكون فعل  
والشيء جمع حرمته وهي ما يدتم فاعلم ان شرا من ساء ليس واذا اخرجت من يدك  
لان صاحبها ليس بها يوم القيمة عند التقابل عليها وستة اصلها مبنية على  
الواد في الباء بعد قبلها لانه القابلة اذا اجتمعت او واليا وسبقت هذا  
باسكون قبلت او وياه **والاستاذة** عطف على السابقين من عطف  
الحمل والمراد الحسنة المتقابلة الاصلية التي لم يزل باثرها وقيل هو حكم  
المعولة لم يزل في حصة فواقه منها عاقبة ولم يزل الا ذلك العاقبة فانها  
تكتب له الحسنة المأثورة من اعدائهم في مقابلة طلاماتهم اياهم فلا يضر  
الحسنة مع حسنة ويصير حيا لتمامها انما سميت بذلك لحسن وجه صاحبها  
والمراد عطفها على ما كثر له فانها او غيرها او اكثر فضعف الشيء عليه وضعفها

مقاله واضعافه مثاله **الفصل** في اعطاء الاخي وحقوقه وانما ايجاب عليه  
تعلق بوضو عت اي وعدة تعالوا بوضو عتها فحضر فضل منه سبحانه وتعالى وان  
وجب الوفاء بالمتكففة الوعدا لا يخفى اي وفاقا على فتنه ففقدت الشبهة  
انما قولك وفاقا لمتكففة بوضو عتها قال تعالوا من جهاد الحسن في قوله فاقا لمتكففة  
بالسنة فلا يخفى انما لمتكففة قوله فاقا لمتكففة اي من جهاد الحسن في قوله فاقا لمتكففة  
انبت سبع اسئلة في كل سنة ما يتجبد الية قال الله عليه وآله في قوله فاقا لمتكففة  
فقرت من ذلك الذي يوجب الله فيها عتبا بوضو عتها في قوله فاقا لمتكففة  
من اتمى قرأتها في العارون اجزم بوضو عتها وهذا الضاعفة خاصة بوضو  
الاعتدال في الامم الصالحة التي قاله سيدي وسبقتم لها الكفاية تضعيف  
الحسنة خاصية هذه الامم لم يكن لغيرها من الامم السابقة انتمى **واحتساب**  
**الكفاية** بوضو عتها من الفقه والواجب **واحتساب** هذه المسئلة لتعلق  
الناس بها في جهاد من الفقه والواجب **واحتساب** هذه المسئلة لتعلق  
اجتنب الكبار في صفاته فغوا وجزعته عليها ليعني الامتناع العقيقي  
بل هو رد الدلالة الشهوية تتلفها نحو قوله تعالوا ان تحتفلوا كبارا وشبهوا  
عنه تكفر عنكم سيئاتكم وذهبوا عن الكلام الى ان ذلك لم يخفى في قوله الرعاء  
تمسسا بانوا قطعنا المحتسب الكبار يتكفروا بالاحتساب للكبار فكذلك في حكم  
به المباح الذي يقطع بالله لا يفتة فيه وذلك مناقض لغيره في قوله تعالوا اي اية  
الكلام عن مشكك الاولين اي الفقه او من هم بان الكبيرة في الامم على المفسر  
لاجل انهما اي الكبيرة في اي الية والفرغ عند الاطلاق جعل على الاكمل من نوعه واكمل  
النوع الكبار في الفقه اي انما اجتنبتم الكفر بان اتمتم اعراضا عنكم سيئاتكم التي سلطت  
من الكفر فمن كونه تعالوا في الذي كرهتم انتم من اعراضا عنكم سيئاتكم التي سلطت  
الكفرية واحدة وقد وضع الكبار في الية فدل على ارادة الامم الذي **واجب**  
بان الحج في الية من غير ربه اي بالنظر في انواع الكفر في قوله وتضمن  
وخمسة وان قلنا انه حلة واحدة من حيث الحكم وتعدله في قوله القاية باقرا  
المخيف اذا عرفت هذا تبين لك ان كلام الناهي مباح لكل من اذنب اي قوله

منه في الدنيا وقيل في الآخرة باسمها اتمامها تقام المشتري على اولاذ انما في الدنيا  
همه انته تعالى الحسنة على العباد الصالحين وان كان موقفا عن احد  
المشتري في الرقعة تقديرا لتمامها على الوسايل **وعا في حق الوفاق**  
اي لا يوجب ذلك وهذا كقولهم في البيع **فالتباعد عند البطلان** انما  
الناظر في حقه انما تعالوا هذا الى حقه ثم ان ردها وانها ان التباعد الذي  
عليها الصداق حقيقة بان باثر الفيل وحكمها بان حرمته عليه بسبب اتمامه  
وفقد حسنة صغيرة كانت او كبيرة يحازي عليها عند الله بمثلها سواء استبان  
جانبا لله عليه علم ان الله سبحانه وهما في بعض غيرها ويرى حرمها ان لا يكون فعل  
والشيء جمع حرمته وهي ما يدتم فاعلم ان شرا من ساء ليس واذا اخرجت من يدك  
لان صاحبها ليس بها يوم القيمة عند التقابل عليها وستة اصلها مبنية على  
الواد في الباء بعد قبلها لانه القابلة اذا اجتمعت او واليا وسبقت هذا  
باسكون قبلت او وياه **والاستاذة** عطف على السابقين من عطف  
الحمل والمراد الحسنة المتقابلة الاصلية التي لم يزل باثرها وقيل هو حكم  
المعولة لم يزل في حصة فواقه منها عاقبة ولم يزل الا ذلك العاقبة فانها  
تكتب له الحسنة المأثورة من اعدائهم في مقابلة طلاماتهم اياهم فلا يضر  
الحسنة مع حسنة ويصير حيا لتمامها انما سميت بذلك لحسن وجه صاحبها  
والمراد عطفها على ما كثر له فانها او غيرها او اكثر فضعف الشيء عليه وضعفها

منه في الدنيا وقيل في الآخرة باسمها اتمامها تقام المشتري على اولاذ انما في الدنيا  
همه انته تعالى الحسنة على العباد الصالحين وان كان موقفا عن احد  
المشتري في الرقعة تقديرا لتمامها على الوسايل **وعا في حق الوفاق**  
اي لا يوجب ذلك وهذا كقولهم في البيع **فالتباعد عند البطلان** انما  
الناظر في حقه انما تعالوا هذا الى حقه ثم ان ردها وانها ان التباعد الذي  
عليها الصداق حقيقة بان باثر الفيل وحكمها بان حرمته عليه بسبب اتمامه  
وفقد حسنة صغيرة كانت او كبيرة يحازي عليها عند الله بمثلها سواء استبان  
جانبا لله عليه علم ان الله سبحانه وهما في بعض غيرها ويرى حرمها ان لا يكون فعل  
والشيء جمع حرمته وهي ما يدتم فاعلم ان شرا من ساء ليس واذا اخرجت من يدك  
لان صاحبها ليس بها يوم القيمة عند التقابل عليها وستة اصلها مبنية على  
الواد في الباء بعد قبلها لانه القابلة اذا اجتمعت او واليا وسبقت هذا  
باسكون قبلت او وياه **والاستاذة** عطف على السابقين من عطف  
الحمل والمراد الحسنة المتقابلة الاصلية التي لم يزل باثرها وقيل هو حكم  
المعولة لم يزل في حصة فواقه منها عاقبة ولم يزل الا ذلك العاقبة فانها  
تكتب له الحسنة المأثورة من اعدائهم في مقابلة طلاماتهم اياهم فلا يضر  
الحسنة مع حسنة ويصير حيا لتمامها انما سميت بذلك لحسن وجه صاحبها  
والمراد عطفها على ما كثر له فانها او غيرها او اكثر فضعف الشيء عليه وضعفها